

١٤ - يؤكد، في سياق الإعلان المتعلق بالفصل العنصري وعواقبه المدمرة في الجنوب الأفريقي، ضرورة أن تقدم الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ما في وسعها أن تقدمه من المساعدات إلى دول خط المواجهة والدول المجاورة لتمكينها من إعادة بناء اقتصاداتها التي أضربت بفعل ما ارتكبته جنوب أفريقيا من أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار، وأن تعارض أية أعمال مماثلة أخرى، وأن تواصل مساندة شعب جنوب أفريقيا؛

١٥ - يوجه نظر اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة إلى هذا القرار وإلى المناقشة التي جرت بشأن هذا الموضوع في الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٢؛

١٦ - يطلب إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يستمر في اتصاله الوثيق بشأن هذه المسائل مع رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وأن يقدم تقريراً في هذا الشأن إلى المجلس؛

١٧ - يطلب أيضاً إلى رئيس المجلس مواصلة الاتصال مع رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري باعتبارها مركز التنسيق للحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصري، وأن يقدم تقريراً في هذا الشأن إلى المجلس حسب الاقتضاء؛

١٨ - يطلب إلى الأمين العام أن يتابع تنفيذ هذا القرار، مع الاهتمام بصفة خاصة بترتيبات التنسيق والتكامل لتحقيق أقصى حد من الكفاءة لأنشطة المساعدة التي تضطلع بها مختلف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وأن يقدم تقريراً في هذا الشأن إلى المجلس في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٣؛

١٩ - يقرر أن يبقى هذه المسائل قيد الاستعراض المستمر.

الجلسة العامة ٤٢

٣١ تموز/يوليه ١٩٩٢

١٩٩٢/٦٠ - الحاجة إلى تنسيق نظم المعلومات وتحسينها في الأمم المتحدة من أجل استخدامها الاستخدام الأمثل وسهولة الوصول إليها من جانب جميع الدول

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قراره ١٩٩١/٧٠ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩١،

وإذ يحيط علماً مع التقدير بالتقرير الذي أعده الأمين العام والذي يحلل أسباب الحالة الراهنة فيما يتعلق بنظم المعلومات في الأمم المتحدة^(١٢٨) والحلول الموجهة المقدمة في ذلك التقرير،

١ - يؤكد الأولوية التي يعلقها على وصول الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمراقبين بطريقة سهلة واقتصادية وغير معقدة أو معوقة إلى قواعد البيانات المتنامية ونظم المعلومات القائمة على الحاسوب وخدماتها في الأمم المتحدة؛

٢ - يكرر تأكيد الحاجة الملحة للتشاور الوثيق مع ممثلي الدول وإشراكهم بصورة نشطة مع الهيئات التنفيذية لمؤسسات الأمم المتحدة المعنية ومجالس إدارتها مثل المركز الدولي للحاسبات الالكترونية واللجنة الاستشارية لتنسيق نظم المعلومات، التي تعمل في نظم المعلومات في منظومة الأمم المتحدة، بحيث تولي الاحتياجات المحددة للدول بوصفها المستعملة النهائية الداخلية ما تستحقه من الأولوية؛

٣ - يدعو إلى التنفيذ العاجل للتدابير، في برنامج مقسم إلى مراحل إذا اقتضى الأمر، لتحقيق الهدف المتمثل في تحقيق وصول جميع الدول الأعضاء والمراقبين، وخاصة عن طريق بعثاتهم الدائمة، بطريقة سهلة واقتصادية وغير معقدة أو معوقة، إلى قواعد البيانات ونظم المعلومات القائمة على الحاسوب وخدماتها في الأمم المتحدة؛

٤ - يطلب تنفيذ المراحل الأولية لبرنامج العمل هذا من الموارد المتوفرة، وبالتشاور التام مع ممثلي الدول؛

٥ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن إجراءات المتابعة المتخذة بشأن هذا القرار إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٣؛

٦ - يدعو الدول الأعضاء إلى اتباع إجراءات مماثلة في مجالس إدارة الوكالات المتخصصة الممثلة فيها.

الجلسة العامة ٤٢

٣١ تموز/يوليه ١٩٩٢

١٩٩٢/٦١ - المساعدة المقدمة إلى اليمن

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يحيط علماً بتقرير الأمين العام عن المساعدة المقدمة إلى اليمن^(١٢٩)،

وإذ يلاحظ التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه اليمن، الناشئة عن دمج شطري هذا البلد، وعودة اليمنيين المغتربين، وزيادة عدد اللاجئين من الصومال،

١ - يلاحظ باهتمام مؤتمر المائدة المستديرة المعني باليمن الذي عقد في جنيف في ٣٠ حزيران/يونيه و١ تموز/يوليه ١٩٩٢ ، والاجتماعات القطاعية للمتابعة ، ومؤتمر المائدة المستديرة القادم ، المقرر عقده في أواخر عام ١٩٩٣ ؛

٢ - يدعو الحكومات وجميع المنظمات الإقليمية والدولية إلى مواصلة الجهود التي تبذلها لتقديم مساعدتها الخاصة إلى اليمن ليتسنى له التغلب على الصعوبات الناشئة عن التحديات الآتية الذكر ؛

٣ - يطلب إلى الأمين العام إطلاع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٣ على التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار .

الجلسة العامة ٤٢

٣١ تموز/يوليه ١٩٩٢

١٩٩٢/٦٢ - إنشاء هيئات فرعية جديدة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يؤكد من جديد قرار الجمعية العامة ٢٣٥/٤٦ المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٢ ،

وإذ يؤكد من جديد أيضاً مقرره ٢١٨/١٩٩٢ المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٢ ،

وإذ يحيط علماً بمذكرة الأمين العام بشأن الولايات الموحدة المقترحة للهيئات الفرعية الجديدة للمجلس^(١٣٠) ،

وإذ يضع في الاعتبار أن هذه الهيئات الفرعية الجديدة ستسهم في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي نحو تنمية مستدامة ،

١ - يؤكد من جديد ولايات الهيئات الفرعية الجديدة ، وهي اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، ولجنة الموارد الطبيعية ، واللجنة المعنية بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وبتسخير الطاقة لأغراض التنمية^(١٣١) ، على النحو الوارد في القرارات ذات الصلة الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة ، بما في ذلك قرار الجمعية العامة ٢٣٥/٤٦ ؛

٢ - يوافق على مشاريع جداول الأعمال المؤقتة وبرامج العمل المؤقتة للدورات الأولى للهيئات الفرعية الجديدة على النحو الوارد في مذكرة الأمين العام ؛

٣ - يطلب إلى هذه الهيئات إصدار توصيات في دوراتها الأولى عن برامج عملها في المستقبل ، مع مراعاة ولاية كل منها ومتابعة الأحكام ذات الصلة لجدول أعمال القرن ٢١^(١٣٥) على نحو ما تقره الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين ؛

٤ - يدعو الجمعية العامة ، وفقاً للفقرة ٩ من مرفق قرارها ٢٣٥/٤٦ ، أن تنظر في دورتها السابعة والأربعين في أية تغييرات مؤسسية وتوصيات ذات صلة بالموضوع صادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية في دورته الثامنة وعن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية فيما يتعلق ، بوجه خاص ، بلجنة الموارد الطبيعية واللجنة المعنية بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وبتسخير الطاقة لأغراض التنمية .

الجلسة العامة ٤٢

٣١ تموز/يوليه ١٩٩٢